الأوضاع فى دارفور

معالى السفير/ أحمد حجاج*

"**دارفور**" أى بالمعنى الدارج أرض الفور، هى المنطقة الغربية من السودان وتعادل مساحتها مساحة فرنسا تقريباً. وهى مقسمة إلى ثلاث ولايات إدارية: الشمالية والغربية والجنوبية، وهى محاطة من الشمال بليبيا ومن الشرق بالتشاد ومن الجنوب بجمهورية أفريقيا الوسطى. شمال دارفور هى أرض الرعاة وغالبيتهم من قبيلة الزغاوة (التى يطلق عليهم الغربيين تجاوزاً أسم الأفارقة) بالرغم من وجود قبائل من أصول عربية. وفى ولاية غرب دارفور التى يقع فيها ما يسمى بجبل المرة وهى سلسلة جبال يزيد ارتفاعها عن 3000 قدم توجد قبائل المساليت والفور وداجو وبرتو، وهم يعملون أساسا بالزراعة. وفى ولاية جنوب دارفور توجد قبائل من رعاة الأبقار والجمال وهى قبائل البقارة التى تقول أن أصلهم من جهينة فى الجزيرة العربية ويتحدثون العربية وهم خليط من التزاوج مع قبائل أفريقية عديدة ويقال أنهم توطنوا هذه المنطقة فى القرن الثامن عشر.

كل أهل دارفور تقريباً مسلمون بالرغم من وجود أقلية صغيرة جداً تمارس الديانات الأفريقية. وتسقط الأمطار على جبال المرة إلى السهول حيث توجد زراعات كثيفة نسبيا على عكس الأراضى شبه الصحراوية فى الشمال التى يشقى سكانها فى حصولهم على مياه الآبار التى تجف عادة فى اشهر الشتاء. وفى الجنوب فأن الآبار كافية للسكان والمواشى. وقد عاشت القبائل بسلام وفى تعايش لقرون عديدة بالرغم من ظهور نزاعات بين الحين والآخر على مصادر المياه وعلى الأراضى الزراعية الخصبة.

ومن الناحية التاريخية فأن دارفور اشتقت اسمها من أنشاء سلطنة بهذا الاسم عام 1650 وكان يسيطر عليها عادة قبائل الفور كحكام، ولكن الوضع تغير عام 1874 عندما قام شخص يدعى الزبير رحمة منصور بإنشاء مملكة له فى بحر الغزال بجنوب السودان فغزا دارفور وفتح كل الأراضى الخصبة أمام الرعاة. وعند دخول الاستعمار البريطانى إلى السودان وقضائه على دولة المهدية وثورتها عام 1898 تمكن على دينار من استعادة سلطنة دارفور ولقب السلطان الذى ورثه عن آبائه. وكان السلطان على دينار متعاطفاً مع العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى ولذلك عمد البريطانيون إلى قتله وضموا دارفور إلى ما يسمى بالحكم البريطانى المصرى الذى أستمر من عام 1898 حتى عام 1955 رسمياً ولكن تحت حكم بريطانى صرف فعلياً.

---

* أمين عام الجمعية الأفريقية.

المدينة الرئيسية فى دارفور هى الفاشر التى تقع فى الغرب وحتى الآن لا توجد طرق معبدة تربطها مع بقية أنحاء السودان أو سكك حديدية. وفى عام 1959 قامت الحكومة السودانية بإنشاء خط سكك حديدى فردى مع مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور التى تقع على مسافة 150 كيلو متر جنوب الفاشر ولكن ذلك لم يمنع انعزال هذه المنطقة عن السودان، وهذا من الأسباب الرئيسية لشكاوى أهل دارفور الذين شعروا بتهميش ولاياتهم عن الخرطوم.

لا توجد حتى الآن مناجم أو مناجم بالرغم من كل ما يقال عن ثروات بترولية أو يورانيوم ولكن كل مواردها الحالية تعتمد على الزراعة والرعى وكانت لها صلات قوية مع مصر فحتى الآن فغالبية الجمال التى ترد إلى مصر من السودان هى من دارفور عبر درب الأربعين. وعندما كانت سلطنه مستقلة كان طلابها يدرسون فى الأزهر وكان هناك رواق شهير اسمه رواق دارفور، والملك فاروق كان يسمى باسم ملك مصر والسودان وحاكم دارفور، وأنشأت مصر عدة مدارس والمستشفى الرئيسى بها الذى لا يزال قائماً حتى الآن. ولم تستطع بريطانيا السيطرة علي الإقليم تماماً فتركت أموره المحلية فى أيدى زعماء وشيوخ القبائل ولكنها أهملت تماماً تنمية الإقليم مركزة فقط على الخرطوم وما حولها، وهو أمر للأسف أستمر حتى بعد استقلال السودان عام 1956. وقد هاجر عدد من سكانها بحثاً عن العمل وخاصة فى المشروعات السودانية الكبيرة مثل مشروع الجزيرة الكبير ومزارع القطن الضخمة هناك الذى يقع جنوب الخرطوم بين النيلين الأزرق والأبيض، وكانوا يشعرون ببعض التمييز ضدهم من جانب من يسمون أنفسهم بأولاد البحر مقابل الدارفوريين الذى كان يطلق عليهم أولاد الغرب، ولكن ذلك لم يقتصر على الدارفوريين فقط ولكن تجاه بقية سكان السودان فى الجنوب والشرق والغرب، وهو الأمر الذى استغله السيد عبد الرحمن المهدى الذى أسس حزب الأمة فى الحصول على غالبية أنصاره. ولذلك فأن أثار ذلك انتقلت إلى حسن الترابى الذى وجد فى دارفور أكبر معقل له خلال سيطرته على مقاليد الأمور فى السودان.

وبعد تولى حزب الأمة السلطة عقب الاستقلال أستقطبوا عدداً من أولاد زعماء القبائل وشيوخها إلى الخرطوم، ولكن هؤلاء بدورهم أصبحوا بمضى الوقت والامتيازات التى حصلوا عليها يعدون من أهل الخرطوم أنفسهم.

ويمكن القول أن الخرطوم كانت سيطرتها ونفوذها واهتماماتها تعتمد على العاصمة أساساً وما حولها وفى محيط دائرة لا يتعدى قطرها عدة مئات من الأميال، وكلما بعدت منطقة ما فى هذا السودان الشاسع كلما قل الاهتمام بها. صحيح أن حكام الولايات كانوا يبعثون من قبل الخرطوم وهناك حامية سودانية من الجيش فى عاصمة الولاية، ولكن لم تكن فى أى من الأوقات هناك سيطرة إدارية فعالة من العاصمة على هذه الولايات. ولا يجب أن ننسى أن الاستعمار البريطانى عمل على فصل الشمال عن الجنوب ومنع الشماليين من دخول الجنوب السودانى الذى كان يدار فعلياً من جانب حكام المستعمرات البريطانية المجاورة وخاصة فى كينيا. وحتى الآن هناك مثلث تحت السيطرة الكينية ولا صلة له بالسودان بالرغم من أنه جزء من أراضى السودان رسميا حيث كان هذا المثلث يدار بواسطة الحاكم البريطانى فى كينيا.

ولا يجب أن ننسى أن السودان بلد كبير مترامى الأطراف والجغرافيا كانت عاملاً رئيسياً فى عدم وحدة أراضيه من الناحية العملية إضافة إلى قلة المواصلات والطرق المعبدة، فمدينة الفاشر مثلاً تبعد أكثر من ألف كيلو متر عن الخرطوم والجنينة على حدود التشاد ابعد من ذلك بكثير.

الدول الغربية الآن والكثير من جمعيات ما يسمى بحقوق الإنسان تركز على أن القبائل العربية تغير على القبائل الأفريقية وتقتل الآلاف منهم كل شهر، ولكن الخلافات لم تكن أبداً عرقية أو أثنية ولكنها كانت خلافات حول الأراضى الزراعية والرعى والمياه كما يحدث فى أى مجتمعات أفريقية وليس فى السودان وحده، وهو أمر أعترف به مؤخراً فقط مبعوث الرئيس الأمريكى فى السودان حينما نفى أن يكون النزاع عربى أفريقى وهو ما كانت تركز عليه الإدارة الأمريكية كثيراً من قبل. وفى

بعض الأحيان كانت تحدث خلافات بسيطة وتبادل بعض الكلمات العنيفة بين أطراف مختلفة تتحول إلى معارك مسلحة. وقد حدث ذلك مثلاً خلال أزمة الجفاف التى أصابت العديد من الدول الأفريقية خلال الثمانينيات من القرن الماضى مما أدى إلى تصحر مناطق شاسعة فى شمال ووسط دارفور، الأمر الذى أدى إلى ازدياد التنافس على المياه والمراعى لانتقال رعاة الجمال إلى الجنوب. ولكن غالبية هذه الخلافات كانت تحل عن طريق ما يعرف بمؤتمرات الصلح بين المتخاصمين والتى كانت قراراتها غالباً ما تحترم. ولكن تأثير هذه المؤتمرات بدأ فى الاضمحلال بسبب إغراق المنطقة بآلاف الأسلحة النارية الصغيرة وخاصة خلال الحرب التشادية الليبية. ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن هناك قبائل مشتركة بين دارفور والتشاد وخاصة قبيلة الزغاوة، وقد حصل الرئيس التشادى الحالى أدريس دبى على تأييد من هذه القبائل الدارفورية مكنته من الاستيلاء على الحكم فى ندجامنيا منذ أكثر من 16 سنة.

وهنا نقطة يجب الإشارة إليها هى أن الاستعمار البريطانى فى السودان، كما هو الأمر فى الكثير من المستعمرات البريطانية السابقة كان يعتمد على تجنيد القبائل التى تعيش على الأطراف ومنهم يشكل قوات الجيش تحت أمرة الضباط البريطانيين بالطبع. فى السودان كان يعتمد على قبائل الفور والبقارة فى دارفور كما فعل مثلا الهند. واشتهر الدارفوريون بقتالهم أيضاً مع الثورة المهدية ضد البريطانيين. ولذلك فإن الجيش السودانى بعد الاستقلال تدخل ضد ما أسماه بالحكم المدنى الفاسد فى الخرطوم واستولى على الحكم ثلاث مرات أعوام 1958 (عبود) و 1969 (النميرى) وعام 1989 (البشير) وحكم العسكريون السودان مدة طويلة منذ الاستقلال.

وفى أثناء حكم النميرى انخفضت الكفاءة القتالية للجيش السودانى بالذات بعد أنشاء ما يسمى بقوة الدفاع الشعبى وهى موازية للجيش وكانت تتكون أساسا من مسلحى الأحزاب وعلى أسس عقائدية وخاصة بعد نشوب معارك الجنوب. وعمل حسن الترابى وحزبه "جبهة الميثاق الإسلامي" والتى أصبحت فيما بعد الجبهة الإسلامية الوطنية على تجنيد صغار الضباط من الكلية العسكرية للالتحاق بجبهته. ومن هؤلاء تشكلت قوة المحاربين فى جبهة تحرير السودان التى تعمل فى دارفور أو حركة العدل والمساواة.

وقام الصادق المهدى عندما كان رئيساً للوزراء عام 1986 بتسليح قوات قبائل البقارة فى دارفور واستخدمهم فى الحرب ضد الجنوب وكانوا عماد القوات السودانية فى هذه الحرب. ويقال أن الأسلحة التى تم تزويدها بها هى من بعض الدول المجاورة للسودان والتى استخدمت فى المعارك فى دارفور إلى جانب قيام بعض الدول المجاورة للسودان (ليبيا/التشاد/اريتريا) بتسليح قبائل الفور والمساليت والزغاوة طبقاً لتقارير الأمم المتحدة.

بدأت المعارك فى دارفور فى 23 فبراير 2003 عندما قام 300 مسلح ينتمون إلى ما يسمى بجبهة تحرير دارفور بقيادة عبد الواحد محمد أحمد النور الذى كان عضواً فى الحزب الشيوعى السودانى والحركة الشعبية لتحرير السودان (فى الجنوب) بمهاجمة مدينة جولو عاصمة مركز جبل المرة فى ولاية غرب دارفور وكانوا مسلحين بالأسلحة الأوتوماتيكية والمورتار وسيارات عسكرية تيوتا عليها مدافع ثقيلة والتى استخدمت بكثرة فى حرب التشاد ضد ليبيا وهو ما يثير تساؤلات حول مصادر تسليح هذه الجبهة وتدخل دول أجنبية فى هذا الصدد، وهذا ينطبق أيضاً على كل جبهات المعارضة الأخرى. وقد استولت وهاجمت هذه القوة مراكز الجيش والبوليس قبل انسحابها إلى

معسكراتها فى جبل المرة. وبعد ذلك بأسبوع غيرت أسمها إلى اسم حركة تحرير السودان/الجيش وهاجمت مدينة جولو مرة أخرى وقتلت عدد كبيراً من قوات الحكومة. وكان سكرتير عام الحركة هو مينى أركو ميناوى الذى أصبح رئيسا لها الآن بعد انقلابه على عبد الواحد والاقتتال بين فصائلها وهو الذى أعلن للعالم أهداف الحركة.

بعد ذلك أخذت المعارك تزداد ضراوة بين الحكومة والمعارضين أو المتمردين وخاصة بعد الهجوم الجرىء على مطار الفاشر حيث تم تدمير طائرات حكومية كثيرة، وانضمت إلى الحركة حركة العدل والعدل والمساواة التى تتميز بأن أعضائها يضمون غير الدارفوريين من مختلف أنحاء السودان. وقد أدت هذه المعارك إلى هجرة مئات الآلاف من الدارفوريين إما إلى معسكرات اللاجئين فى التشاد أو كنازحين داخل دارفور نفسها، ويقدر عدد هؤلاء الآن حوالى مليونى ونصف مليون نسمة.

فى25 أبريل 2004 وقعت الأطراف على بيان سياسى يدعو إلى مؤتمر جامع يضم كل الدارفوريين للتوجه إلى حل شامل ونهائى ولكن حركتى التمرد تخلتا عن الاتفاق وأعلنتا يوم 26 أبريل أن وفديها تعديا مقدما التعليمات الصادرة اليهما وهو ما أوضح الخلافات الداخلية داخلهما والتى ظهرت على السطح بقوة فيما بعد. وقالت الحركتين أنهما لا يريدان مؤتمرا جامعا لكل الدارفوريين ولكن مفاوضات مباشرة مع الحكومة.

اتفاق سلام دارفور :

شاركت مصر بقوة فى مفاوضات دارفور عبر جولاتها السبع الذى عقدت فى ابوجا مما أسفر بالنهاية عن توقيع اتفاق سلام دارفور، كما أن لها قوات شرطة ومراقبين عسكريين ضمن القوات الأفريقية هناك. كما أرسلت معونات غذائية ضخمة هناك، بالإضافة إلى مستشفى يعمل بكفاءة مزودة بالأطباء والأدوية وعرضت إرسال قوات إضافية إلى دارفور ضمن القوات الأفريقية. وقامت مصر – ولا تزال – باتصالات دولية مكثفة من أجل تفادى أى صدام للسودان مع المجتمع الدولى وخاصة الأمم المتحدة. ويرجع السبب فى عدم تنفيذ هذا الاتفاق بالكامل إلى استفحال الموقف وعدم التزام الأطراف بتنفيذ تعهداتها ولذلك يجب بذل جهود أخرى لجذب الأطراف المتمردة الأخرى للانضمام إلى الاتفاق والحيلولة دون تدهور الموقف بين السودان والأمم المتحدة. ولذلك استقبلت القاهرة الدكتور خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة وبعض قادة الفصائل الأخرى التى لم توقع على الاتفاق، كما سبق لها استقبال مينى ميناوى رئيس حركة تحرير السودان بعد توقيع اتفاق أبوجا.

ما هى أهم ملامح هذه الاتفاقية التى تنادى مصر بضرورة تطبيقها سواء من جانب الحكومة أو حركة تحرير السودان برئاسة مينى ميناوى؟

أولاً : فى الترتيبات الأمنية :

* ضرورة نزع سلاح ميليشيات الجنجاويد بالكامل وتحت إشراف الإتحاد الأفريقى بحلول منتصف أكتوبر 2006 (وهو ما يعنى أن ذلك لم ينفذ حتى الآن). هذا إضافة إلى تواجد كل

الميليشيات المسلحة فى مناطق محددة قبل نزع سلاحها وسحب كل أسلحتها الثقيلة وتقديم تعهدات معينة بالنسبة لتحركات قوات التمرد.

* وضع قيود على تحركات قوات الدفاع الشعبى (التابعة للدولة) مع الإقلال من أعدادها.
* ضمان أن يتم نزع سلاح الجنجاويد قبل تجمع قوات تحركات التمرد ونزع سلاحها وتقوم قوات الاتحاد الأفريقى بالتفتيش والتأكد أن المناطق المحددة آمنة.
* على الحكومة السودانية أن تعاقب الذين يخرقون وقف إطلاق النار من جانب الجنجاويد وغيرهم من الميليشيات المسلحة.
* إنشاء مناطق منزوعة السلاح حول معسكرات النازحين المشردين (أى أهل دارفور الذين تركوا ديارهم بسبب المعارك ولكن بقوا فى دارفور ولم يصبحوا لاجئين فى دول مجاورة) وأن تكون هناك طرق آمنة لتوصيل المساعدات الإنسانية والتى يحظر على قوات المتمردين والجيش السودانى دخولها.
* أن تكون المبادئ التى تحكم عملية اندماج قوات التمرد فى الجيش السودانى على أساس: 4000 مقاتل يتم إدماجهم فى الجيش السودانى . ألف فى الشرطة . ثلاثة آلاف يتم دعمهم عن طريق برامج تعليمية وتدريبية من أجل تأهيلهم للمساعدة فى عمليات الأعمار والتنمية فى دارفور.
* ضمان تمثيل قوات المتمردين فى مناصب عليا فى الجيش السودانى.
* قيام الحكومة السودانية بمراجعة عمل المؤسسات الأمنية وخاصة شبه العسكرية من أجل أن تعمل على أساس من الحرفية المهنية وبكفاءة مع تركيز على حكم القانون.

ثانياً : تقاسم السلطة :

* منح حركات التمرد المنصب الرابع فى هرم السلطة فى السودان (وهو ما حدث بتعيين مينى ميناوى الذى وقع على الاتفاقية باسم حركة تحرير السودان لمنصب المساعد الرئيسى لرئيس الجمهورية ورئيس السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور).
* أن يكون هذا المنصب السابق هو السلطة السياسية الرئيسية فى دارفور وكذلك فى الخرطوم باعتباره الدارفورى الرئيسى الذى يمثل الحكومة السودانية.
* إقامة أنظمة ديمقراطية لسكان دارفور من أجل أن يختاروا زعمائهم ويقرروا وضعهم كإقليم (دارفور الآن ثلاث ولايات ويطالب المتمردون بضمها لكى تكون إقليما واحدا) عن طريق استفتاء شعبى بحلول يوليو 2010 من أجل تقرير ما إذا كانت دارفور ستصبح إقليما موحدا له حكومة واحدة، وكذلك عقد انتخابات على كل المستويات ليس قبل يوليو 2009 على ضوء الدستور الوطنى الانتقالي السودانى.
* خلال السنوات الثلاث قبل عقد الانتخابات يجب: منح حركات التمرد السيطرة ورئاسة ما لا يقل عن ثمانية من المقاعد العشرة فى السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور – تخصيص أثنى عشر مقعدا للمتمردين فى الجمعية الوطنية (البرلمان) فى الخرطوم – منح حركات التمرد 21 مقعدا فى كل المجالس المحلية فى دارفور – منح الحركات منصبا واحدا ليكون حاكما فى أحد

ولايات دارفور ومنصبين كنائبين لحكام الولايات – حصول الحركات على مناصب قيادية فى وزارات الإقليم وكذلك فى الحكومات المحلية.

ثالثاً : تقاسم الثروات :

* إنشاء صندوق لأعمار وتنمية دارفور تغذية حكومة السودان مبدئيا بمبلغ 300 مليون دولار وبعد ذلك بمبلغ مائتى مليون كل عام لمدة سنتين.
* إنشاء لجنة تقييم مشتركة على غرار ما تم بموجب اتفاقية السلام الشاملة (بين الشمال والجنوب) تكون مهمتها تحديد الاحتياجات الخاصة بعملية الأعمار والتنمية فى دارفور.
* يلزم المجتمع الدولى بعقد مؤتمر للمانحين لتقديم اعتمادات إضافية لدارفور (كان هذا المؤتمر مقررا عقده فى سبتمبر الماضى فى هولندا ولكنه لم يعقد) ودعوة السلطة الانتقالية فى دارفور إلى تقديم الاحتياجات المطلوبة وأولوياتها.
* إنشاء لجنة تعمل مع الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين والمشردين على العودة إلى ديارهم.
* إنشاء لجنة لتقديم التعويضات للضحايا فى النزاع (هذه من أهم النقاط الخلافية بين الحكومة والمتمردين).
* ضمان مراقبة تدفق الهبات والاعتمادات من الخرطوم إلى دارفور بكل شفافية.

ما الذى تم تطبيقه حتى يناير 2007 ؟

حتى الآن تم تطبيق القليل من هذه الاتفاقية وتأخر تنفيذ بعض بنودها عن التوقيتات المحددة لها وخاصة لتولى بعض المناصب وإدماج قوات المتمردين فى الجيش ونزع سلاح الميليشيات. ويرجع السبب الرئيسى إلى أن حركات التمرد التى لم توقع على الاتفاقية قامت بشن هجمات على القوات السودانية استخدمت فيها أسلحة جديدة ومتطورة وقيام الجيش السودانى بالرد عليها وتدهور الأوضاع بين السودان وتشاد التى يوجد فيها الكثيرون من قوات حركة التمرد وضغط الأمم المتحدة وعدد من القوى الكبرى على السودان من أجل قبول بقوات دولية طبقا للقرار 1706 وهو ما رفضته حكومة السودان بشدة. وهناك توتر بين حركة تحرير السودان / مينى ميناوى الذى وقع اتفاقية سلام دارفور وأصبح رئيسها وهو المساعد الرئيسى للرئيس البشير، وبين الحكومة السودانية على ضوء حدوث معارك بين قوات الجيش وفئات التمرد واتهام ميليشيات الجنجاويد بمهاجمة الفاشر ومناطق أخرى أسفرت عن ضحايا كثيرين.

وبسبب تداعيات قرار مجلس الأمن رقم 1706 وتصعيد الولايات المتحدة وإلى حد ما الاتحاد الأوربي بالضغط على السودان لقبول القوات الدولية طبقا لقرار مجلس الأمن، والذى شاركت فيه دولا أفريقية عقد مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقى اجتماعا فى نيويورك فى نوفمبر 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة حضره عدد من رؤساء الدول ومنهم الرئيس البشير نفسه، والذى يقال أن اجتماعا قد رتب بينه وبين الرئيس بوش ولكن الأخير تراجع عنه فى اللحظة الأخيرة، وأن الرئيس بوش أرسل مؤخرا رسالة إلى الرئيس البشير يحثه فيها على التعاون مع الأمم المتحدة.

قام رئيس المفوضية الأفريقية عمر كونارى بإخطار الاجتماع بما تم تحقيقه من اتفاق سلام دارفور وذلك بعد إنشاء لجنة داخل قوات الاتحاد الأفريقى للإشراف على تنفيذ الاتفاق بالرغم من الصعوبات الجمة التى من أبرزها انخفاض التمويل الدولى للقوات ونقصان المعدات اللازمة له للتحرك داخل دارفور. وقد قام الاتحاد الأفريقى بإنشاء ستة لجان للتعامل مع تنفيذ بنود الاتفاق هى: تقاسم السلطة – تقاسم الثروة – الترتيبات الأمنية – الحوار الدارفورى – الدستور والشئون القانونية – الشئون الإعلامية.

كما تم إنشاء لجنة عليا للإشراف مكونة من مينى ميناوى المساعد الأول لرئيس الجمهورية الذى وقع الاتفاق مع حكومة السودان، والمستشار الرئاسى للرئيس البشير المسئول عن تنفيذ الاتفاق المحجوب خليفة (الذى قاد وفد الحكومة خلال جولات المفاوضات المتعددة) إضافة إلى سام ايبوك رئيس الإدارة السياسية فى قوات الاتحاد الأفريقى. كما تم تكوين ما يسمى "بلجنة الإدارة" مكونة من رؤساء اللجان الست المشار إليها سابقا. وقد تم الانتهاء من تحديد اختصاصات كل لجنه وأولويات عملها، ولكن كل ذلك ظل أساسا فى الإطار النظرى أكثر من تطبيقه على الأرض من الناحية العملية.

وفى أوائل نوفمبر 2006 قام مينى ميناوى باعتباره المستشار الرئيسى للبشير ورئيس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور ولأول مرة منذ تولية منصبه بزيارة ولايات دارفور الثلاث حيث أشرف على البدء فى تنفيذ عدد من المشروعات "التنمية" ومخاطبة عدد من التجمعات من الأهالى طالب فيها بوحدة سكان دارفور. وكان ميناوى بالطبع يهدف إلى بدأ ممارسة سلطاته الفعلية وخاصة لإقناع السكان بجدوى الاتفاق فى وجه معارضيه ممن رفضوا التوقيع عليها.

من الواجب علينا هنا أن نستعرض ما تم تنفيذه من اتفاق سلام دارفور فى القطاعات المختلفة التى تضمنتها الاتفاقية، وذلك حتى يناير 2006.

تقاسم السلطة:

تضمن الاتفاق كما ذكرنا من قبل عدة بنود حول تقاسم السلطة وهى النقطة التى أثارت العديد من الخلافات فى أبوجا بين الحكومة ووفود حركات التمرد التى طالبت بمناصب عديدة ومنصب النائب الأول لرئيس الجمهورية خاصة على ضوء حرمان أهل دارفور من تولى مناصب رئيسية أو هامة منذ استقلال السودان عام 1956. وفى ضوء العمل على تنفيذ الاتفاق خصصت حكومة الخرطوم منصب وزير الدولة دولة فى الحكومة الفدرالية لحركة تحرير السودان / الجيش (ميناوى)، كما وافقت على تخصيص عدد من المناصب للموقعين على ما يسمى بـ "إعلان الالتزام" Declaration of Commitment لأولئك الذين قد ينضمون إلى اتفاق دارفور فى المستقبل. والهدف من هذا الإعلان هو محاولة جذب بعض الفئات التى لاتزال معارضة للاتفاق وإقناعها أن الانضمام إليه سيؤدى إلى مشاركتها فى تقاسم السلطة حيث أن هناك قلق داخل السودان – وخارجه – من أن قاعدة الاتفاق ضيقة على ضوء قيام فصيل واحد فقط بالتوقيع عليه.

وقد شارك فى الاجتماعات التى نظمها الاتحاد الأفريقى فى الخرطوم عدد من المراقبين الدوليين من الدول التى شاركت فى التوقيع كشاهد على اتفاق سلام دارفور ومن ضمنهم مصر.

تقاسم الثروة :

كانت هذه النقطة أيضا من النقاط الحساسة التى استغرقت وقتا طويلا فى مباحثات أبوجا، حيث شكت منظمات التمرد أن إقليم دارفور لم ينله أى شئ تقريبا من عمليات التنمية التى شملت أجزاء أخرى من السودان مما أدى إلى تأخر وتدهور كل المرافق فيه والتى رافقتها المعارك المحتدمة بين قوات الحكومة والمتمردين.

وفى إطار ما تضمن عليه اتفاق سلام دارفور حول هذه النقطة تم تشكيل عدة لجان هى: هيئة التعويضات (حركة التمرد كانت تصر على تعويض كل العائلات التى تضررت من القتال فى حين أن الحكومة أصرت على تقديم مبلغ إجمالى) – هيئة التوطين (لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم) – صندوق دارفور للتنمية والإعمار – هيئة الأراضى – لجنة الخبراء والمختصين بتفعيل عمل هيئة المراقبين وتنفيذ البنود المالية فى الاتفاق.

وعين أحد زعماء حركة ميناوى رئيسا لصندوق دارفور للتنمية والإعمار والذى التزمت الحكومة بموجب اتفاق أبوجا كما ذكرنا سابقا بتقديم 700 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، وعين مسئولا آخر رئيسا لهيئة الأراضى. أما بالنسبة لهيئة التقديرات المشتركة فقد رأستها هولندا التى أعلنت فى أبوجا عن استعدادها لعقد مؤتمر فى لاهاى (المفترض أن يكون قد عقد فى سبتمبر الماضى ولكنه تأجل بسبب الاقتتال والخلافات) والهدف منه بحث ما يمكن أن يقدمه المجتمع الدولى من مساعدات للتنمية فى دارفور. ولاتزال هذه اللجنة تواصل بحث تقارير الفنيين التى قدمت إليها. وقامت وزيرة التعاون الدولى من أجل التنمية الهولندية بزيارة دارفور لهذا الغرض. وقد سبق لمصر أن شاركت فى اجتماع غير رسمى فى بروكسل نظمه الاتحاد الأوربى للمانحين المحتملين لتنمية دارفور، ونظمت وزارة الخارجية المصرية اجتماعا هاما لكل الوزارات المصرية ومؤسسات المجتمع الدولى التى تقدم كل منها بما يسمى الالتزام بالمساعدة فى قطاع معين داخل دارفور.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة السودانية تعهدت بزيادة مبلغ التعويض الذى كانت قد أعلنت عنه عقب توقيع اتفاق سلام دارفور من 30 إلى مائة مليون دولار، حيث أن موضوع التعويض كان من أهم النقاط الخلافية بين حركات التمرد والحكومة.

الترتيبات الأمنية :

عقب اندلاع المعارك فى دارفور عام 2003 تمكن الاتحاد الأفريقى بالتعاون مع حكومة التشاد من ترتيب اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة (لايزال ساريا نظريا حتى الآن) يسمى باتفاق ندجامينيا". وكانت علاقات التشاد والسودان طيبة فى ذلك الوقت ولكنها تدهورت فيما بعد وخاصة فى العام الأخير.

وفيما يخص بالترتيبات الأمنية، كانت المشاكل والصعوبات الكبيرة التى تواجه عمل قوات الاتحاد الأفريقى فى دارفور محل بحث مستفيض عند بحث الترتيبات الأمنية التى نص عليها اتفاق سلام دارفور ومنها الصعوبات المالية واللوجيستية إضافة إلى ضعف الأجهزة التى أوكل إليها مراقبة اتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ البنود الخاصة لما أطلق عليه بـ "الترتيبات الأمنية الشاملة لوقف إطلاق النار". ومن المعروف أن اتفاق أبوجا ينص على تقديم مساعدات غير عسكرية ومعدات اتصال لقوات حركات التمرد الموقعة عليه من بدأ تمركزها فى أماكن محددة. وفى هذا الصدد أبلغت الحكومة السودانية قوات الاتحاد الأفريقى إنها مستمرة وعلى أساس طوعى بتقديم المساعدات

لأعضاء حركات التمرد المنضمة إلى عملية السلام سواء فى الخرطوم أو على الأرض فى دارفور. ولم ينتهى الاتحاد الأفريقى بعد من تحديد المسئول عن الكثير من الهجمات المسلحة سواء من جانب حركات التمرد أو الحكومة.

أما بالنسبة لعملية إدماج قوات حركات التمرد فى الجيش السودانى فقد بدأت النقاشات حولها فقط دون أى تنفيذ. وخلال مباحثات أبوجا كانت الحكومة مترددة حول هذا الموضوع الذى أصرت عليه حركات التمرد واتفق فى النهاية على دمج عدة آلاف من قوات الحركات فى الجيش السودانى برتبهم ومواقعهم، ويقال أن الحكومة تعرض الآن إدماج ألفى مقاتل مقابل إصرار حركة تحرير السودان (ميناوى) على إدماج خمسة آلاف من مقابلها.

الحوار الدارفورى الدارفورى :

هذه النقطة هى التى يعلق عليها الكثيرون الآمال فى زحزحة العقبات التى تعترض تنفيذ اتفاق أبوجا على أساس أن أهالى دارفور أنفسهم لم يستشاروا فى عمليات التفاوض. ولذلك كانت فكرة عقد لقاء جامع لكل أطياف المجتمع الدارفورى لبحث مشاكلهم على الطبيعة والاتفاق على أفضل طريق لحل المشاكل العالقة. وبالرغم من قيام الاتحاد الأفريقى بإعلان إنشاء الهيئة الموكل إليها هذا الموضوع وتعيين رئيس لها، إلا أنها لم تبدأ عملها بجدية بعد خاصة وأنها لن تضم سكان دارفور فقط ولكن الدارفوريين الذين غادروها إلى أوربا ودول الخليج وعددهم كبير. ويرى عدد من الخبراء أنه من الضروري عدم الإسراع فى عقد الحوار الدارفورى / الدارفورى إلا قبل الإعداد الجيد له، وخاصة أهمية ضم أطراف أخرى من حركات التمرد إلى اتفاق سلام دارفور.

استراتيجية الإعلام :

من أهم نقاط الضعف التى تواجه اتفاق سلام دارفور الناحية الإعلامية، حيث أن الاتفاق من جهة غير معروف كثيرا بين أهالى دارفور لعدم وجود وسائل إعلام كافية لمخاطبة سكان الإقليم المتواجد عدد كبير منهم إما فى معسكرات لاجئين أو نازحين، إضافة إلى أن عدد من حركات التمرد تعمل بنشاط داخل دارفور لإقناع السكان بأن اتفاق أبوجا ما هو إلا خيانة وأنه تم بيع مصالحهم لصالح الحكومة السودانية وتدعوهم إلى عدم تنفيذ الاتفاق وتأييد استمرار القتال ضد قوات الحكومة بل والعمل على تجنيد العديد من الشبان للانضمام للحركات.

ولذلك عمل الاتحاد الأفريقى بدعم من بريطانيا وهولندا بدفع التحرك الإعلامى داخل الإقليم لشرح الاتفاق عن طريق عقد اجتماعات للسكان لإيضاح بنوده وفوائده إضافة إلى السعى لاجتذاب شيوخ القبائل والناشطين من السكان. وفى هذا الإطار تم طبع عدة آلاف من النسخ لنص الاتفاق بالعربية والإنجليزية والتى وزعت أيضا على أعضاء القوات الأفريقية أنفسهم وقامت الإذاعة بعقد لقاءات حول الاتفاق بلغات الزغاوة والفور.

ولكن كما يبدو فإن هذه المحاولات لاتزال قاصرة عن اقتناع جزء كبير من السكان بأهمية وفوائد اتفاق دارفور إما بسبب ضغط حركات التمرد أو عدم وصول المعلومات إلى غالبية السكان فى هذا الإقليم المترامى الأطراف.